فاعلية القوانين الناظمة في دولة فلسطين في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر المتعلقة باستغلال النساء والأطفال

دراسة ميدانية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

جامعة العلوم الاسلامية الماليزية

يناير 2022 م

الفصل الأول

المقدمة

1.1 التمهيد

يعد الإتجار بالبشر بصوره المتعددة مؤرقاً على مستوى العالم، وأصبح شكل من أشكال العبودية الحديثة، وخطر يهدد الصحة العالمية –الأمراض–وانتهاك لحقوق وكرامة الإنسان، وتحقق أنشطته أرباحاً طائلة وثروات ضخمة تقدر بمليارات الدولارات، ومن الصعب حصر صور الاتجار بالبشر التي تتطور بشكل كبير في ظل عالم معولم والتقدم التقني وانتشار ثقافة الصورة، ويمكن ذكر أهم صور الاتجار بالبشر كالاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الدعارة والاستغلال الجنسي، وبيع الأعضاء البشرية، وعمالة السخرة، واستغلال خدم المنازل، وبيع الأطفال لأغراض التبني، والزواج القصري، والسياحة الجنسية، واستغلال الأطفال في النزاعات المسلحة، والاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، ونجد أن المرأة أكثر عرضة من الرجال لجرائم الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي بنسبة 50% من اجمالي قضايا الاستغلال الجنسي، بينما يتفوق الرجال على النساء كضحايا العمل القسري حيث بلغت نسبتهم 38%، في حين بلغت نسبة النساء 26% ونسبة الأطفال 36% (21% أولاد، 15% فتيات)[1]، وقدرت منظمة العمل الدولية ILO (2017) عدد ضحايا العبودية الحديثة بنحو 40.3 مليون شخص في عام 2016م، منهم 24.9 مليون شخص يعمل بالسخرة (العمل تحت

1 UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME. 2021. "Global Report on Trafficking in Persons 2020". United Nations Publication. Vienna. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/GLOTiP_2020_15jan_web_0.pdf

التهديد او الاكراه كعاملات منازل وفي مواقع البناء وفي المصانع السرية وفي صناعة الجنس وفي قطاعات أخرى)، وحوالي 15.4 مليون يعشن داخل إطار زواج قسري، ربع ضحايا العبودية من الأطفال، وتمثل النساء والفتيات 99% من ضحايا العمل الجبري في صناعة الجنس التجاري، و84% من ضحايا الزواج القسري[2].

تندرج نشاطات الاتجار بالبشر ضمن مجالات الاقتصاد الأسود، والذي تجرمه الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية، وتعتبر الأموال الناتجة عن هذه الأنشطة الاجرامية أحد الروافد المهمة في عمليات غسيل الأموال[3]، لذلك تتطلب طبيعة هذه الجرائم مزيداً من التعاون، والتنسيق، والتضافر على المستوى العالمي، والإقليمي، والمحلي بين دول المنشأ، دول المقصد، دول العبور ولا يمكن لدولة بمفردها مكافحته[4]، وتأتي هذه الظاهرة في المرتبة الثالثة عالمياً بعد تجارة المخدرات Drugs والسلاح Guns، إذ بلغ حجم الإتجار بالنساء والأطفال حداً مذهلاً بحسب التقارير الصادرة من المؤسسات الدولية والعالمية[5]، وفي عام 2014م، قدرت منظمة العمل الدولية أرباح

---

[2] The ILOs Global Report. 2017. "Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and forced marriage". *Geneva: International Labour Organization and Walk Free Foundation.* https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_575479.pdf

[3] عبد الحافظ الصاوي.30 يوليو 2021. "الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: الواقع والأسباب"، ***شبكة الجزيرة الإعلامية***. انظر: (https://cutt.us/GoPDk).

[4] أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) في يونيو 2020، بأن اجمالي عدد اللاجئين بلغ 26.4 مليون لاجئ. تقرير اللجوء لعام 2021 الصادر عن المكتب الأوروبي لدعم اللاجئين (2020)، انظر: https://www.easo.europa.eu/sites/default/files/EASO-Asylum-Report-2021-Executive-Summary_AR.pdf

[5] أفاد تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) أن أكثر من (12) مليون شخص يقعون ضحايا للسُخرة والعبودية سنوياً، وبالنسبة لتجارة النساء، فإن تقرير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يقدر عدد النساء اللواتي يعملن بالدعارة بـ 500 ألف امرأة سنوياً، خلق ذلك ما يسمى بظاهرة "الجنس التجاري أو المتاجرة بالجنس"، أما تجارة الأطفال، فقد قدرت منظمة UNICEF عدد الأطفال تحت سن (18) المتورطين بالاتجار بالبشر سنوياً بحوالي مليون ومائتي ألف طفل. وفي حين أن البحوث التي أجريت مؤخراً أنتجت معلومات حول طبيعة الاتجار بالأطفال، إلا أن القليل فقط معروف عن حجمه. مركز المعلومات العدلي الفلسطيني (2020)، انظر:

الاتجار بالبشر على مستوى العالم حوالي 150 مليار دولار امريكي سنوياً[6]، وتسعى عصابات الاجرام المنظم الى تعزيز أنشطتها الاجرامية من خلال زيادة قدرتها على التغلغل في الاعمال المشروعة للتستر خلفها وهو ما يعرف بظاهرة غسل الأموال Money Laundering.

على الرغم من انضمام العديد من الدول إلى المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات الدولية لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أن هذه الدول تجد صعوبة في التصدي ومواجهة هذه الجريمة جراء عدة عوامل متشابكة بين دول المنشأ ودول المقصد ودول العبور، وكذلك ارتباطها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومناطق النزاع، والمناطق الرمادية لهذه البلدان لكل دولة على حدا.

وشهدت المنطقة العربية ارتفاعا كبيرا في الاتجار بالبشر بأشكاله، بسبب تدهور الحالة السياسية والأمنية والتي تمر بها بعض البلدان العربية كالثورات والانقلابات والنزاعات المسلحة، وتدهور الأوضاع المعيشية.

انضمت دولة فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو السن، وكذلك انضمامها إلى منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" لملاحقة ومحاسبة المجرمين الذين ينتهكون مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، وانضمت الى اتفاقية باليمور[7] في سبيل تعزيز الجهد الدولي في مكافحة الجريمة الدولية، من خلال التواصل الدائم والمستدام بين مختلف الأجهزة

http://www.moj.pna.ps/userfiles/file/etijar.pdf

[6] عبد الحافظ الصاوي، **مرجع سابق**.

[7] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها والتي وقعت في باليمور الإيطالية في كانون الأول / ديسمبر 2000، حيث انضمت فلسطين الى هذه الاتفاقية في سبيل تعزيز التعاون الدولي والوطني لمكافحة الجريمة بأشكالها وخاصة الواقعة على النساء والأطفال.

الشرطية في العالم لمواكبة تطور الجريمة، وتبادل الخبرات والتدريبات لمكافحتها والحد منها، وخاصة أن بعضها أصبح عابراً للحدود.

إن تناول موضوع الإتجار بالبشر في دولة فلسطين يعد مهمة معقدة، وذلك يعود بالأساس إلى الاحتلال الإسرائيلي الذي أحدث تفتيتاً جغرافياً للأراض الفلسطينية من خلال نصب نقاط التفتيش وبناء المستوطنات والطرق الالتفافية الإسرائيلية في داخل الضفة الغربية، قد أدى ذلك إلى عدم وجود حدود معترف بها دولياً بين الاحتلال الإسرائيلي والأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب عدم التحكم بالحدود وتفتيت الوحدة الجغرافية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس[8].

مشكلة الدراسة

تعالج الدراسة نقاط الضعف في التشريعات ذات العلاقة بجريمة الإتجار بالبشر بأشكالها في دولة فلسطين، وهي من أكثر المواضيع حساسية في المجتمع الفلسطيني، وتتعامل القوانين الفلسطينية في الضفة الغربية مع هذه الجريمة ضمن تصنيفات ومسميات مختلفة، يفتقر بعضها الى نصوص قانونية صريحة وواضحة وفاعلة حسب المفهوم (جريمة الاتجار بالبشر) ويندرج تحتها جرائم مختلفة كالبغاء وإدارة بيوت دعارة والتسول والابتزاز الالكتروني وعمالة الأطفال، كما تفتقر القوانين الفلسطينية الى إجراءات وخطط مدروسة للتعامل وعلاج ضحايا

[8] مؤسسة سوا. 2008. "الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات والبغاء القسري: نماذج لعبودية العصر"، ورقة موجزة. القدس. الطبعة (2). ص.12.
انظر: http://sawa.ps/wp-content/uploads/2020/12/ArabicSAWA.pdf

تلك الجرائم، كذلك تفتقر الى برامج اصلاح وتأهيل مرتكبي مثل تلك الجرائم وإعادة دمجهم في المجتمع، لضمان عدم تكرارها.

ستركز هذه الدراسة على قضايا البغاء وإدارة بيوت دعارة والاستغلال الالكتروني وعمالة الاطفال كأهم أشكال الاتجار بالبشر، على الرغم من صعوبة حصر قضايا البغاء وإدارة بيوت الدعارة في فلسطين أو حتى الحصول على أرقام إحصائية واضحة حولها، وترتبط مثل تلك القضايا ارتباطا وثيقاً بظروف اقتصادية واجتماعية أسرية، كالعنف الأسري والبطالة والفقر.

وفيما يخص عمالة الأطفال، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الى ثبات نسب عمالة الأطفال (سواء بأجر أو بدون أجر) مقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغت نسب الأطفال العاملين في الفئة العمرية (10-17) عام، 4% من الأطفال (ذكور واناث) في الضفة الغربية[9]، وهذه النسب لم تنخفض (ارتفعت توازياً مع ارتفاع عدد السكان) رغم التقدم والتطور التقني والعلمي والقانوني.

وتشير البيانات الواردة لدى الشرطة الفلسطينية بأن اجمالي قضايا عمالة الأطفال التي تم ضبطها في فلسطين منذ العام 2017م وحتى العام 2021 بلغت (692) قضية[10]، مع الاخذ بعين الاعتبار وجود مناطق واسعة خارج سيطرة السيادة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي.

أما قضايا الاستغلال الالكتروني، وبحسب البيانات الواردة من الشرطة الفلسطينية فإن القضايا التي تم تسجيلها منذ عام (2017) من قبل وحدة الجرائم الالكترونية بلغت (73) قضية استغلال، و (122)

---

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. www.pcbs.gov.ps

[10] الشرطة الفلسطينية. 2021. www.palpolice.ps

قضية سجلت من قبل شرطة حماية الأسرة والاحداث، أي ما مجموعه (195) قضية في الفترة (2017-2021) م.

في ضوء ما سبق، تتلخص مشكلة الدراسة في عدم وجود قوانين مختصة واضحة وصريحة في فلسطين تجرم وتعالج مشكلة الاتجار بالبشر بكل اشكاله، وبالتالي حفظ وصون حقوق الانسان الفلسطيني وكرامته، في ظل غياب السيادة الكاملة للسلطة الفلسطينية على الأراضي المحتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

فرضية الدراسة

يفترض الباحث أن وجود قانون خاص لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر في دولة فلسطين، بالإضافة إلى تفعيل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وموائمتها مع القوانين المحلية وتطوير الآليات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة من شأنه أن يحد من جميع أشكال هذه الجريمة بشكل فعال والتي تتسم بالبشاعة والوحشية كونها تستهدف الفئات المستضعفة في المجتمعات بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص.

أسئلة الدراسة

تتجلى مشكلة الدراسة في سعيها للإجابة على السؤال الرئيس التالي:

1. **ما فاعلية القوانين الناظمة في دولة فلسطين في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر المتعلقة باستغلال النساء والأطفال؟**

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

2. ما المقصود بجريمة الاتجار بالبشر وصورها في فلسطين؟

3. كيف تواجه دولة فلسطين تحديات مكافحة جريمة الاتجار بالبشر؟

4. ما هي الأطر القانونية لجرائم الاتجار بالبشر المتعلقة باستغلال النساء والأطفال في فلسطين؟

5. هل التدابير الشرعية والقانونية لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر في فلسطين كافية لتجريم ومكافحة الظاهرة وبخاصة الواقعة على النساء والأطفال؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف الى مدى فعالية القوانين المطبقة في فلسطين لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر والمتعلقة باستغلال النساء والأطفال.

2. التعرف الى مفهوم الاتجار بالبشر وما المقصود بها وصورها في فلسطين.

3. الوقوف على أهم التحديات التي تواجه دولة فلسطين في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر.

4. رصد وتحليل الأطر القانونية لجريمة الاتجار بالبشر والمتعلقة باستغلال النساء والأطفال في فلسطين.

5. التعرف الى أهم التدابير الشرعية والقانونية لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر بشكل فاعل في فلسطين.

منهجية الدراسة

في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها والمتعلقة بفاعلية القوانين الناظمة في دولة فلسطين في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر المتعلقة باستغلال النساء والأطفال، اتبعت هذه الدراسة الميدانية الجمع بين منهجي الوصفي (الاستقرائي)، والتحليلي وذلك على النحو التالي:

1. **المنهج الوصفي (الاستقرائي)**: من خلال هذا المنهج سيقوم الباحث بوصف جرائم الاتجار بالبشر وصورها وابعادها القانونية والموضوعية ومعرفة طبيعة العلاقة القائمة بين متغيراتها.
2. **المنهج التحليلي**: يعتمد هذا المنهج على استخراج المواد القانونية الفلسطينية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها بشكل موضوعي، وتقييم مدى فعاليتها، وبالتالي تحقيق اهداف الدراسة.

الدراسات ذات الصلة

اعتمدت الباحثة على مجموعة من الدراسات في مواضيع تختص في الإتجار بالبشر بهدف الاستفادة منها، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأصيلة من حيث بيئة الدراسة، والمتخصصة في دراسة فاعلية القوانين الناظمة في دولة فلسطين في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الواقعة على النساء والأطفال، ورغم ندرة الدراسات السابقة، اعتمدت الباحثة على الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، والتي جاءت مختلفة من حيث المضمون والهدف، ومن ضمن هذه الدراسات:

- **دراسة Wilson (2021)[11] بعنوان "القانون الدولي والاتجار بالبشر في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع: حالة فلسطين"**

[11] Wilson, Laurence. 2021. International Law and Human Trafficking in Fragile and Conflict Affected Situations: The case of Palestine. PhD thesis. University of Exeter. United Kingdom. College of Law.

هدفت الدراسة الى توفير فهم أفضل لطبيعة جريمة الاتجار بالبشر، وتوضيح قضايا التعريف الخاصة بمصطلح الاتجار بالبشر بالناشئة عن بروتوكول باليرمو (Palermo)، وتطرقت الدراسة الى القوانين الدولية ذات العلاقة بالاتجار بالبشر، والتحديات التي تواجهها المناطق التي تعاني من الصراع في تنفيذ الاطار القانوني وركزت على الحالة الفلسطينية كحالة دراسية، وبحثت في الإطار القانوني الفلسطيني والنظام القانوني ، ودور المؤسسات الفلسطينية ، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الخارجية في بناء سيادة القانون المنسقة، مع الصعوبات التي تمت مواجهتها فيما يتعلق بالتنفيذ المحلي لالتزامات فلسطين الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتوصلت الدراسة الميدانية الى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاتجار بالبشر ليس أولوية بالنسبة لأي كيان يعاني من ضعف في البينة التحتية وخاصة في الحالة الفلسطينية حيث تضعف السيطرة الفعلية بالإضافة الى الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وغياب سيادة القانون المستقرة، وما يشهده النظام القانوني المعقد بسبب تعدده، والمرتبط بالشكوك السياسية، وتنفيذ حقوق الإنسان وتشريعات الاتجار بالبشر معرضة للخطر ولا يتم تطبيقها عمليًا وقضائيًا.

- **دراسة الشبلي (2013)[12]، بعنوان: "فاعلية الآليات الدولية والوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر".**

ركزت هذه الدراسة على جريمة الإتجار بالبشر وقت النزاعات المسلحة ودور القانون الدولي الإنساني في مكافحة هذه الجريمة، كما ركز الباحث على جريمة الإتجار بالبشر في وقت السلم، ودور القانون الدولي

[12] الشبلي. محمد. 2013. ***فاعلية الآليات الدولية والوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر***، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام.

لحقوق الإنسان، وآليات الحماية العامة ضد الإتجار بالبشر، وعالجت عدة من صور الإتجار بالبشر المتعلقة بالرق، والعبودية، والعمل القسري، واستغلال الأطفال والنساء، وتجارة الأعضاء في القوانين الدولية ومقارنتها ومدى توافقها وفاعلية الآليات في المملكة الأردنية مع الآليات الدولي.

استفاد الباحث من هذه الدراسة بالاطلاع على القوانين الدولية التي اختصت بمكافحة جريمة الإتجار بالبشر وقت السلم ووقت الحرب، وكيف استطاعت المملكة الأردنية التوافق مع القوانين الدولية من خلال استحداث آليات وقوانين للتوافق مع القوانين الدولية، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الآليات الدولية لمكافحة الإتجار بالبشر وتقييم مدى فاعليتها وتحليل أحكام قانون منع الإتجار بالبشر الأردني رقم 9 لسنة 2009 ومعرفة مدى توافقه مع المعايير الدولية في هذا المجال .

اتفقت هذه الدراسة مع دراستي في تقييم القوانين ذات الصلة من أجل أن تتوافق مع القوانين الدولية إلا أنها تختلف عن دراستي كون المملكة الاردنية ذات سيادة على كامل أراضيها وتتمتع باستقرار أمني وسياسي، بينما تواجه فلسطين عدة تحديات من أرزها الاحتلال الإسرائيلي وعدم وجود قوانين صريحة محددة لمواجهة جريمة الإتجار بالبشر.

- **دراسة الحطاب (2021)[13] بعنوان: "الإطار القانوني الناظم لجرائم الاتجار بالبشر ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية".**

[13] الحطاب، حلا كفاح. 2021. ***الإطار القانوني الناظم لجرائم الاتجار بالبشر ومدة توافقها مع الاتفاقيات الدولية***. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. كلية القانون.

تناولت الدراسة مفاهيم عامة حول الاتجار بالبشر والأصول التاريخية لعمليات الاتجار بالبشر، وهدفت الى التعرف على الجهود الدولية والوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر وخاصة استغلال الأطفال والنساء، واعتمدت الدراسة الى المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: ان جريمة الاتجار بالبشر تتميز بالتطور المستمر وتظهر بصور وأشكال جديدة، وترتبط ارتباطا وثيقا بالأزمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة والفلتان الأمني، وأوصت الدراسة الى ضرورة سن التشريعات الملائمة للاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان من قبل المشرع الفلسطيني، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر.

- **دراسة ارتيمه (2014م)[14]، بعنوان "الاحكام العامة لجرائم الاتجار بالبشر، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1.**

تناولت الدراسة ملامح السياسة التجريمية والعقابية التي اتبعها المشرع الأردني الى جانب الحديث حول نطاق مسؤولية الشخص المعنوي مع معالجة الشروع والاشتراك الجرمي في جرائم الاتجار بالبشر، وركزت على التنظيم القانوني لمنع ومكافحة وتجريم الاتجار بالبشر في القانون الأردني، وشملت باقة من التشريعات المختلفة مثل القانون المدني وقانون العقوبات وقانون العمل وقانون منع الاتجار بالبشر.

تتشابه دراسة ارتيمه مع هذه الدراسة في البحث ودراسة القوانين الناظمة لجريمة الاتجار بالبشر، وتختلف في بيئة الدراسة، مع أن القوانين السارية في البلدين "الأردن وفلسطين" متشابهة نوعا ما.

[14] ارتيمه. وجدان سليمان. 2014. *الأحكام العامة لجرائم الاتجار بالبشر*، عمان: دار الثقافة للنشر، الطبعة 1.

- **دراسة الزيود (2015)[15]، بعنوان "التنظيم القانوني لمنع ومكافحة وتجريم الاتجار بالبشر في القانون الأردني".**

تناولت الدراسة ماهية الاتجار بالبشر وآليات منع ومكافحة وتجريم هذه الظاهرة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج تدور حول مساس عمليات الاتجار بالبشر بعناصرها المختلفة بالحقوق والحريات الدستورية كالحق في العمل والتنقل والحماية من الإساءة والاستغلال، الى جانب خرقها للقوانين الأردنية المختلفة، كالقانون المدني وقانون العقوبات وقانون العمل وقانون الانتفاع بأعضاء جسم الانسان وقانون الأحوال الشخصية وقانون ابطال الرق والتنظيم القانوني الخاص بمنع الاتجار بالبشر.

- **دراسة صادق (2011م)[16]، بعنوان "جريمة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود: دراسة مقارنة لمنطقة الخليج العربي".**

تحدثت الدراسة عن جريمة الإتجار بالبشر وبخاصة النساء في منطقة الخليج العربي، وهي بالأصل رسالة ماجستير غير منشورة، وألقت الضوء على تصاعد هذه الظاهرة بسبب العمالة الوافدة، كما تحدثت عن ندرة التشريعات الوطنية (عربياً) التي تحمي ضحايا الإتجار بالبشر، كما أشارت إلى ندرة الأحكام القضائية التي تفسر أركان الجريمة وقلة الجهود المبذولة لمكافحتها.

---

[15] الزيود. نور. 2015. *التنظيم القانوني لمنع ومكافحة وتجريم الاتجار بالبشر في القانون الأردني*، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الحقوق.

[16] صادق. ليلى. 2011. ***جريمة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود دراسة: مقارنة لمنطقة الخليج العربي***، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، القائم على وصف وتحليل محتوى ومضمون التشريعات الوطنية لدول الخليج وقارنتها بالتشريعات الأخرى والاتفاقيات الدولية، كما استخدمت المنهج التاريخي للتعرف على الجذور التاريخية لجريمة الإتجار بالبشر.

ركزت هذه الدراسة على التطور التاريخي لجريمة الإتجار بالبشر، وعلى الإتجار بالنساء بشكل خاص من الناحية القانونية والناحية المعنوية، وعن التدابير والإجراءات الوطنية في منطقة الخليج لحماية النساء، إلا أن الباحثة أغفلت في دراستها التحدث عن جريمة الإتجار بالأطفال واقتصرت فقط على النساء علماً أن جريمة الإتجار بالبشر أكثر اتساعاً.

- **دراسة المرزوق (2005م)[17]، بعنوان: "جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: دراسة تأصيلية مقارنة".**

ركزت الرسالة على الإتجار بالنساء والأطفال كأحد أنشطة الجريمة المنظمة ويتمثل ذلك باستخدام هؤلاء للدعارة والاسترقاق الجنسي، كما تحدث الباحث عن الدول المصدرة للبشر (نساء، أطفال)، وكيف كان الاتحاد السوفيتي سابقاً بعد انهياره، من أكثر الدول تصديراً ، في الوقت التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان هي من أكثر الدول استيراداً، واستغرب الباحث استبعاد المشرعين عقوبة الإعدام وأن هناك عدم تناسب بين الجرم المرتكب وبين العقوبة، إذ أن مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة غير متوافر في

[17] المرزوق. خالد. 2005. ***جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي دراسة تأصيلية مقارنة***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.

النصوص القانونية، حيث تحدثت هذه الدراسة عن كافة أشكال الاتجار بالبشر بصورها المتعددة، وعن العقوبات الصادرة بحق الجناة حسب الشريعة الإسلامية، ومواثيق الدول وقوانينها.

تم التعرف على مفهوم الإتجار بالبشر في الشريعة الإسلامية والقوانين العربية ومدى توافقها مع البروتوكولات والاتفاقيات الدولية، واركان جريمة الإتجار وآثارها وأسبابها والتمييز بينها وبين جريمة تهريب المهاجرين، كما استفاد الباحث بمعرفة الجهود الدولية والوطنية في اتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمات المعنية في مكافحتها، وعلاقة جريمة الإتجار بالبشر بالقانون الدولي.

تتميز دراسة الباحث عن الدراسة السابقة في أنها سعت إلى تسليط الضوء على نقاط القوة في القوانين المطبقة في فلسطين لتعزيزها، ونقاط الضعف في القوانين لمعالجتها من قبل صانع القرار والمشرع الفلسطيني، حيث تعتبر دولة فلسطين من ضمن المنظومة الدولية التي يقع على عاتقها دور في مكافحة هذه الجريمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

- **دراسة عبد العال (2019)[18] بعنوان: "جريمة الاتجار بالبشر في القانون الفلسطيني: دراسة مقارنة بالشريعة الاسلامية".**

هدفت الدراسة الى التعرف على جريمة الاتجار بالبشر وتطورها التاريخي والاثار المترتبة على الاتجار بالبشر وسبل مناهضتها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في وصف جريمة الاتجار بالبشر والمنهج المقارن بالمقارنة بين القوانين العربية والقانون الفلسطيني وكذلك المنهج التحليلي في تحليل الاثار المترتبة على الاتجار

[18] عبد العال. عبد الكريم إبراهيم. 2019. ***جريمة الاتجار بالبشر في القانون الفلسطيني: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية***. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية غزة. كلية الشريعة والقانون.

بالبشر، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن عدم وجود قوانين رادعة بخصوص جريمة الاتجار بالبشر أدى الى اتباع المتاجرين تقنيات حديثة لارتكاب جرائم الاتجار بالبشر وتمكنهم من الإفلات من العقاب.

- **دراسة شبيطة (2018)[19] بعنوان: "السياسة الجنائية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة".**

تناولت الدراسة السياسة الجنائية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتمحورت إشكالية الدراسة حول بيان أساليب علم السياسة الجنائية المتبعة في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وهدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم الاتجار بالبشر وصورها المختلفة وسياسة التجريم، بالإضافة الى بيان مفاهيم سياسة العقاب والوقاية، وبيان موقف المشرع الفلسطيني من جرائم الاتجار بالبشر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وأهم ما توصل اليه الدراسة من نتائج ان جرائم الاتجار بالبشر تستهدف الفئات الضعيفة في المجتمع كالنساء والأطفال والفئات المهمشة، وافتقار التشريع الفلسطيني الى قوانين خاصة تجرم الاتجار بالبشر ومكافحته، بالإضافة الى افتقار المؤسسات الفلسطينية الى احصائيات تبين مدى انتشار جرائم الاتجار بالبشر في فلسطين.

- **دراسة الشرفات (2010)[20] بعنوان: "البنيان القانوني لجريمة الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة في التشريع الجزائي الاردني".**

---

[19] شبيطة، محمد هاني. 2018. ***السياسة الجنائية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة***. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. كلية القانون.

[20] الشرفات، طلال ارفيفان. 2010. ***البنيان القانوني لجريمة الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة في التشريع الجزائي الاردني***. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. كلية القانون.

تعتبر هذه الدراسة أول دراسة قانونية متخصصة في جريمة الاتجار بالبشر في القانون الأردني، والتي هدفت الى التعرف على الأفعال المادية المكونة للركن المادي في جريمة الاتجار بالبشر، وأشكال السلوك الجرمي ووسائله، والتعرف الى صور الاستغلال المكون للقصد الجرمي والقائم على الانتفاع بجسد الانسان واعضائه وعلى الجهد البدني للإنسان، واعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي المقارن، وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها: حصر المشرع الأردني صور الاستغلال دون ان يكون بعض هذه الصور مجرّمة بشكل صريح في قانون العقوبات مثل الدعارة، حيث جرم الأنشطة المتعلقة بها تحت مسمى "الحض على الفجور"، واشترط المشرع الأردني التعداد لقيام جريمة الاتجار بالبشر، واعتبر المشرع الأردني الاتجار بالبشر جنحة وشددها في بعض الصور لتكون جناية.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من موضوعها وحساسيته في المجتمع الفلسطيني، اذ تتناول أكثر القضايا مساساً بكرامة الانسان وكيانه، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تعتبر هذه الدراسة محاولة علمية تسهم في الإثراء المعرفي، وتقدم مادة علمية وعملية كونها الدراسة الأولى التي تناولت الموضوع " فاعلية القوانين الناظمة في فلسطين في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر " على حد علم الباحث، وتعتبر هذه الدراسة هامة كونها تسعى إلى تحقيق جزئية من المحور الثالث من أجندة السياسات الوطنية 2017-2022م " التنمية المستدامة".

2. ندرة الدراسات والأبحاث العلمية الدقيقة والتي تناولت دراسة هذا الموضوع وتحليله في فلسطين، وبالتالي يمكن اعتبار هذه الدراسة من الدراسات الأصيلة والتي تفردت في البحث في فاعلية القوانين الناظمة في دولة فلسطين في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر المتعلقة باستغلال النساء والأطفال.
3. تسلط الدراسة الضوء على ظاهرة الإتجار بالبشر والتي أخذت أشكال ووجوه عديدة منها عمالة الأطفال، والتسول، وزواج القاصرات، والزواج المؤقت، وخطف الأطفال، وتجارة الأعضاء البشرية، والبغاء، والعمل القسري.
4. الميل الشخصي للباحث نحو هذا الموضوع، كونه من صلب عمل الباحث واهتماماته والرغبة في التحسين والتغيير والتطوير.
5. تحليل الواقع الفلسطيني مع المعايير الدولية وفاعلية التعاون الدولي والانتربول في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر.
6. تساعد الدراسة أصحاب القرار والمشرعين في فلسطين الى تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بقضايا الاتجار بالبشر، وتمكنهم من وضع خطط وبرامج تأهيل ضحايا جرائم الاتجار بالبشر، بالإضافة الى برامج اصلاح وتأهيل مرتكبي تلك الجرائم لإعادة دمجهم الى مجتمعهم وضمان عدم تكرارها.
7. قابل للبحث والقياس، للوقوف على أهم المتغيرات التي لها علاقة في جريمة الإتجار بالبشر.

حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية

تقتصر هذه الدراسة على قوانين مكافحة جريمة الاتجار بالبشر الناظمة في الضفة الغربية في دولة فلسطين والمتعلقة باستغلال النساء والأطفال، وذلك بسبب الظروف التي فرضها الاحتلال اليهودي وسياسة الفصل العنصري والتقسيم المكاني لفلسطين التاريخية، واستحالة الوصول الى أي معلومات تخص الدراسة في قطاع غزة والقدس المحتلة.

ب- الحدود الزمانية

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة منذ نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994م وحتى العام 2020م.

مخطط البحث

الفصل الاول: منهجية الدراسة وتشمل مشكلة الدراسة واسئلتها والدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث وأهداف الدراسة وأهميتها.

الفصل الثاني: سيركز الباحث على الإطار النظري والذي سيتضمن العديد من المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث والتي ينبغي توضيحها والوقوف عليها، لما لها من أهمية في تحقيق الهدف الأول من هذه الدراسة.

الفصل الثالث: عبارة عن مقابلات لجهات الاختصاص بالإضافة الى الاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة الداخلية، المحاكم النظامية والشرعية، وزارة العمل، المدارس، شرطة حماية الأسرة والأحداث، المباحث الجنائية (الشرطة المدنية، الارتباط المدني، شرطة الانتربول)، الرجوع إلى الإحصائيات الصادرة من المراكز

الحكومية والمستقلة ومقارنتها بذات العلاقة، القوانين الوطنية، والاتفاقيات الدولية. وهذا كله سيؤدي إلى دراسة الحالة دراسة مستفيضة، مما يحقق الهدف الثاني والثالث من هذه الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل للمقابلات والإحصائيات والدراسات.

الفصل الخامس: سيتم الخروج بالنتائج والتوصيات والإشارة الى المصادر والمراجع في نهاية البحث.

المراجع

- أحمد بدر. 1996. ***أصول البحث العلمي ومناهجه***. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- ارتيمه. وجدان سليمان. 2014. ***الأحكام العامة لجرائم الاتجار بالبشر***، عمان: دار الثقافة للنشر، الطبعة 1.
- تقرير اللجوء لعام 2021 الصادر عن المكتب الأوروبي لدعم اللاجئين. 2020. للمزيد انظر:

https://www.easo.europa.eu/sites/default/files/EASO-Asylum-Report-2021-Executive-Summary_AR.pdf

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. www.pcbs.gov.ps
- الحطاب، حلا كفاح. 2021. ***الإطار القانوني الناظم لجرائم الاتجار بالبشر ومدة توافقها مع الاتفاقيات الدولية***. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. كلية القانون.
- الزيود. نور. 2015. ***التنظيم القانوني لمنع ومكافحة وتجريم الاتجار بالبشر في القانون الأردني***، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الحقوق.

- عبد الحافظ الصاوي. 30 يوليو 2021. *الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: الواقع والاسباب*، شبكة الجزيرة الإعلامية. انظر:

https://cutt.us/GoPDk

- عبد العال. عبد الكريم إبراهيم. 2019. ***جريمة الاتجار بالبشر في القانون الفلسطيني: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية***. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية غزة. كلية الشريعة والقانون.
- شبيطة، محمد هاني. 2018. ***السياسة الجنائية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة***. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية. كلية القانون.
- الشرفات، طلال ارفيفان. 2010. ***البنيان القانوني لجريمة الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة في التشريع الجزائي الاردني***. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. كلية القانون.
- الشبلي. محمد. 2013. ***فاعلية الآليات الدولية والوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر***، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام.
- الشرطة الفلسطينية. 2021. www.palpolice.ps
- صادق. ليلى. 2011. ***جريمة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء كجريمة عابرة للحدود دراسة: مقارنة لمنطقة الخليج العربي***، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص.

- مؤسسة سوا. (يونيو 2008). ورقة موجزة، *الاتجار بالنساء والفتيات الفلسطينيات والبغاء القسري: نماذج لعبودية العصر*، القدس. انظر:

http://sawa.ps/wp-content/uploads/2020/12/ArabicSAWA.pdf

- المرزوق. خالد. 2005. ***جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي دراسة تأصيلية مقارنة***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا.
- مركز المعلومات العدلي. 2020. وزارة العدل الفلسطينية. للمزيد انظر:

http://www.moj.pna.ps/userfiles/file/etijar.pdf

- The ILOs Global Report. 2017. "Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and forced marriage". *Geneva: International Labour Organization and Walk Free Foundation*. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_575479.pdf

- UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME. 2021. "Global Report on Trafficking in Persons 2020". United Nations Publication. Vienna.

- Wilson, Laurence. 2021. International Law and Human Trafficking in Fragile and Conflict Affected Situations: The case of Palestine. PhD thesis. University of Exeter. United Kingdom. College of Law.